

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب



تقرير لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة
حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز
استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني"
(عدد 2023/53)

رئيس اللجنة: محمد ماجدي

المقررة: ريم المعشاي

نائب الرئيس: بثينة الغانمي

فيفري 2024



مسار دراسة

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني"

- تاريخ ورود المشروع: 07 ديسمبر 2023
- تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 09 ديسمبر 2023
- جلسات اللجنة: - 18 جانفي 2024
- 25 جانفي 2024: الاستماع إلى ممثلي وزارة الصناعة والمناجم والطاقة.

- قرار اللجنة: الموافقة بإجماع أعضائها الحاضرين.

رئيس اللجنة: محمد ماجدي

مقررة اللجنة: ريم المعشوي



تقرير لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة
حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة
بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني"
(عدد 2023/53)

I. التقديم:

يهدف مشروع هذا القانون إلى الموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يُعرف بامتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني".

وقد أُسند امتياز استغلال المحروقات "سيدي الكيلاني" المتأتي من رخصة البحث عن المحروقات "قيروان الشمالي" بمقتضى قرار وزير الاقتصاد الوطني المؤرخ في 15 ديسمبر 1992 وذلك لمدة صلوحية بـ 30 سنة، انتهت في 24 ديسمبر 2022. وكان الامتياز يرجع لكل من الشركة الكويتية الجنسية "KUFPEC (Tunisia) Limited" بنسبة 22,5% والشركة الصينية "CNPC International (Tunisia) Ltd" بنسبة 22,5% والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بنسبة 55%. وتقوم شركة مختلطة (الشركة التونسية الكويتية الصينية للبترول - CTKCP) بدور المقاول العام.

ويخضع امتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني" إلى مقتضيات أحكام المرسوم عدد 9 لسنة 1985 المؤرخ في 14 سبتمبر 1985 والمتعلق بسن أحكام خاصة تهم البحث عن المواد الهيدروكربونية السائلة والغازية وإنتاجها والمصادق عليه بالقانون عدد 93 لسنة 1985 المؤرخ في 22 نوفمبر 1985 والمنقح بالقانون عدد 9 المؤرخ في 6 مارس 1987، وأحكام الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة برخصة البحث "قيروان الشمالي" المتأتي منها الامتياز.



ومن خلال دراسة الجوانب الإجرائية والفنية والاقتصادية للتصرف في هذا الحقل بعد انقضاء مدة صلوحيته، يتبين أن مآل امتياز "سيدي الكيلاني" يتوقف على فرضيتين اثنتين وهما إما مواصلة استغلاله أو هجره بصفة نهائية. وقد خيّرت الوزارة التوجّه الأول لما له من مردودية إيجابية في المحافظة على نسق الإنتاج الوطني من المحروقات وتطويره وذلك في إطار إسناد جديد بالاعتماد على مقتضيات الفصل 68 من كراس الشروط الملحق بالاتفاقية الخاصة الذي ينص على أن تتعهد السلطة المانحة بإعطاء أصحاب الامتياز الأولوية في التمتع بامتياز استغلال جديد لنفس المساحة المعنية بنفس الشروط التي يمكن أن يسند بها إلى الغير على أن تتولى في هاته الحالة السلطة المانحة إعلامهم بقرارها مواصلة الاستغلال وتطبيق حق الأولوية قبل موفي السنة الخامسة التي تسبق انقضاء صلوحية الامتياز.

مع التوضيح وأنّ هذا التمشي سبق اعتماده في مواصلة استغلال امتيازات "جبل طمسيدة" و"جبل الدولاب" و"قرمدة" و"معمورة" و"جبل قروز" بعد المصادقة عليه في جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 17 ماي 2022. هذا وقد تمّ نشر المراسيم المتعلقة بالموافقة على الاتفاقيات الخاصة وملحقاتها والمتعلقة بامتيازات الاستغلال المذكورة بالرائد الرسمي عدد 70 بتاريخ 21 جوان 2022.

وفيما يتعلّق بامتياز استغلال المحروقات "سيدي الكيلاني"، فقد كانت النيّة متّجهة نحو اعتماد نفس التمشي حيث راسلت السلطة المانحة أصحاب الامتياز بتاريخ 04 ماي 2016 لإفادتهم بتوجهها نحو تمكينهم من مواصلة استغلاله بعد انقضاء صلوحيته في إطار حق الأولوية، غير أنّ مسار معالجة الملف اتّخذ لاحقا منحى آخر أفضى إلى اقرار مواصلة الاستغلال لهذا الحقل البترولي مع المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية فقط وبنسبة 100 %.

حيث أعرب الشريك الكويتي على الامتياز، "KUFPEC (Tunisia) Limited"، بتاريخ 6 جويلية 2022 عن تخليّعه عن حق الأولوية مع نهاية مدة صلوحية الامتياز في 24 ديسمبر 2022. أما بخصوص الشريك الصيني، شركة "CNPC International (Tunisia) Ltd" فقد تلقت الإدارة إعلاما بتاريخ 24 نوفمبر 2021 يفيد بتغيير تسميتها الاجتماعية لتصبح شركة "Canadian North Africa Oil & Gas Limited" بعد بيعها لأسهمها لفائدة شركة "Zenith Overseas Assets Ltd" وهو ما يدل على تغيير المراقبة على الشركة الصينية لفائدة شركة "Zenith".

وقد تعهدت الإدارة العامة للمحروقات بعد تلقيها هذا الإعلام بجملة من الإجراءات في إطار الصلاحيات المخولة لها خصوصا وأن شركة "ZENITH" سبق رفض مطلبها في اقتناء حقوق الشركة



الصينية في نفس الامتياز لعدم توفرها على القدرة الفنية والمالية فلجأت إلى اقتناء أسهم الشركة المذكورة كطريقة بديلة للوصول إلى نفس النتيجة مع التفصي من إجراء الموافقة المسبقة الوجودية للسلطة المانحة (مجلة المحروقات تفرض الموافقة المسبقة على إحالة الحقوق والالتزامات المرتبطة بسندات المحروقات ولا تنص على إحالة الأسهم) وحيث لم تقدم شركة "ZENITH" ما يفيد السلامة الإجرائية لعملية اقتناء الأسهم كما لم تتوفر للإدارة ما يكفي من مؤيدات تضمن مباشرة نشاط استغلال الامتياز في أحسن الظروف كما تقتضيه مجلة المحروقات، فقد استقر قرار السلطة المانحة بناء على الرأي المطابق للجنة الاستشارية للمحروقات المنعقدة بتاريخ 07 أكتوبر 2022 على رفض عملية تغيير التسمية الاجتماعية والإحالة الكلية لأسهم شركة "CNPC International Ltd" في رأس مال شركة "Zenith Overseas Assets Ltd" مع دعوة الشركة الصينية إلى مباشرة حقوقها في امتياز "سيدي الكيلاني" وكأن عملية تغيير الرقابة لم تتم.

غير أن الشركة المفوتة "CNPC International (Tunisia) Ltd" لم تقدم أي ردّ في الآجال المضبوطة لها كما لجأت الشركة المفوت لها "Canadian North Africa Oil & Gas Limited" إلى التحكيم الدولي أمام غرفة التجارة الدولية.

وحيث أن ضمان تواصل استغلال الحقول البترولية وتفادي توقفها على الإنتاج يعتبر من أوكد الأولويات خاصة مع قرب انقضاء صلوحية الامتياز في 24 ديسمبر 2022، فقد تولّت الإدارة العامة للمحروقات مراسلة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بتاريخ 22 نوفمبر 2022 قصد دعوتها إلى مواصلة استغلال حقل "سيدي الكيلاني" بنسبة 100% على أساس حق الأولوية باعتبارها الشريك المتبقي على الامتياز. وعليه، تقدّمت المؤسسة الوطنية بتاريخ 5 ديسمبر 2022 بمطلب رسمي يتعلق بالحصول على امتياز استغلال جديد يُسمّى امتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني" لمدة صلوحية تقدر بـ 20 سنة ابتداء من 25 ديسمبر 2022 بعد الحصول على موافقة مجلس إدارتها وذلك على أساس البنود والشروط المضبوطة من طرف السلطة المانحة.

وقد حظي هذا المطلب بموافقة اللجنة الاستشارية للمحروقات المنعقدة في 15 ديسمبر 2022.

وقد بيّنت الدراسة الاقتصادية المنجزة أن مشروع مواصلة الإنتاج على امتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني" يكتسي مردودية اقتصادية لكل من الدولة والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية. حيث تُقدّر المردودية



المنتظرة (valeur actualisée nette) من المشروع بحوالي 26,4 مليون دولار. كما يبلغ الإنتاج المتبقي القابل للاستخراج حوالي 2,061 مليون برميل من النفط.

وتجدر الإشارة أن النظام القانوني للاتفاقية المقترحة يستمد مرجعيته من مجلة المحروقات طبقا لمقتضيات الفصل الخامس من القانون عدد 93 لسنة 1999 المتعلق بإصدار المجلة الذي نص على إلغاء كل النظم الانتقالية بانقضاء أجل سندات المحروقات المنطبقة عليها وكذلك الفصل 19 من مجلة المحروقات الذي نص على أن الاتفاقية الخاصة تبرم طبقا لأحكام هذه المجلة وللترتيب المتخذة لتطبيقها.

وحيث استوفى مسار إسناد امتياز استغلال المحروقات "سيدي الكيلاني" إلى المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية الشروط الشكلية والإجرائية خاصة من خلال توفر سند قانوني يسمح بذلك وموافقة اللجنة الاستشارية للمحروقات كما ثبتت الجدوى الاقتصادية للدولة والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية في مواصلة الاستغلال علاوة على أن التوجّه ينعرج في صلب الاستراتيجية الوطنية في قطاع المحروقات والتي تتمثل أحد محاورها في المحافظة على نسق الإنتاج الوطني للمحروقات والعمل على رفعه، فقد تم إعداد مشروع القانون المرفق للموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني".

II. أعمال اللجنة :

تعهدت لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة بالنظر في مشروع هذا القانون بمقتضى الإحالة الواردة عليها من مكتب مجلس نواب الشعب بتاريخ 09 ديسمبر 2023، وشرعت في دراسته بالاستناد إلى ما تضمنته وثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاقية ومشروع القانون في فصله الوحيد.

وفي مستهل جلستها المنعقدة بتاريخ 18 جانفي 2024 عبر السيد رئيس اللجنة عن رفضه التام لمختلف الشكاوى التي ترفع ضد الدولة التونسية أمام المحاكم الدولية خاصة إذا ما كانت صادرة عن مستثمر متواجد على الأراضي التونسية مهما كانت الظروف والأسباب وهو ما ينطبق على موضوع الحال بخصوص اللجوء إلى التحكيم الدولي ضد المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية.

كما اعتبرت اللجنة أنّ الاتفاقية واضحة وأهميتها بالغة وأن استكمال إجراءات المصادقة عليها ستحوّل للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية الجهة الممثلة للدولة التونسية استغلال هذه البئر البترولية التي يعتبرها



البعض قد شارفت على استنفاد طاقتها الإنتاجية لذلك لم تعمل الشركة الكويتية على تجديد عقد الاستغلال وتحليلها عن حق الأولوية، كما تبين أن الشركة الصينية "CNPC intrnational (Tunisia) ltd" لم تتحمس هي الأخرى لمواصلة الاستغلال وبالتالي أرادت التّفويت في أسهمها لفائدة شركة ZENITH وهو ما اعتبر خرقاً للاتفاقات والتعهدات المبرمة سابقاً.

وقد عبّر أغلب أعضاء اللجنة على ضرورة مزيد النقاش وتعميق البحث للوقوف على حقيقة وواقع قطاع المحروقات من حيث مستوى الانتاج وكيفية التصرف في عائداته ورفع العدادات من عدمه وعدد الشركات الأجنبية المستثمرة في هذا القطاع في تونس، معتبرين أنّها من مقدّرات الشعب التونسي وتستغلّ من قبل الشركات العالمية منذ سنوات طويلة، مطالبين بتشديد الرّقابة عليها وضرورة مراجعة العقود واستعادة القرار السيادي للدولة، الأمر الذي يقتضي مراجعة معمّقة وشاملة لمجلة المحروقات ومختلف التشريعات ذات العلاقة. وتساءلوا عن مدى استجابة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية للشروط المثلى لاستغلال هذه البئر وقدرتها على التّعهد بذلك في ظل المشاكل المالية والهيكلية وأزمة المديونية.

كما دعا عدد من أعضاء اللجنة إلى ضرورة الاستثمار في الطّاقات البديلة والمتجدّدة التي تزخر بها بلادنا وتفعيل استراتيجية الانتقال الطاقوي، في ظل تراجع عدد رخص البحث والاستكشاف وتراجع المخزون وارتفاع كلفة الاستخراج والاضرار بالمناخ والمحيط البيئي.

وخلال جلسة الاستماع إلى ممثلي وزارة الصناعة والمناجم والطاقة بتاريخ 25 جانفي 2024، الذين قدّموا عرضاً حول قطاع المحروقات والمسار المعتمد لمواصلة استغلال الامتيازات بعد نهاية مدّة صلوحيّتها، إذ تطرّقوا إلى نشاط الاستكشاف والبحث والتّطوير الطاقوي ما بين سنتي 2010 و 2023، مبيّن أنّ عدد الرّخص السّارية المفعول تراجع من 52 رخصة سنة 2010 إلى 26 رخصة سنة 2016 و 16 رخصة في الوقت الحالي، ممّا ترتب عنه تقلّص في عدد الآبار الاستكشافية، وبالتالي تراجع معدّل الإنتاج الوطني للمحروقات.

ولاحظوا أنه بموجب عدم إسناد رخص جديد لم يتمّ تجديد المخزون القابل للاستخراج، وهو ما جعل المخزون يتراجع من 7.8 مليون طن مكافئ نפט إلى 4 مليون طن. وتتطلع الوزارة في موفى السنة الجارية إلى تحقيق طاقة إنتاجية متوقّعة في حدود 5 مليون طن مكافئ نפט، مقابل تسجيل انتعاشة خلال سنة 2021، وقدّروا أنّ ذلك راجع إلى دخول حقلي "نوّارة" و "حلق المنزل" حيّز الاستغلال. وأنه حالياً هناك 39 قطعة



شاغرة و16 رخصة استكشاف وبحث و56 امتياز استغلال ساري المفعول منها ما هو في طور الإنتاج ومنها ما هو في طور التقييم والدراسة.

وبخصوص النصوص القانونية المنظمة لقطاع المحروقات، بينوا أنها تدرج ضمن ثلاثة أنظمة قانونية وهي نظام الأوامر العلية، من ذلك أنّ حقل البرمة يخضع إلى "الأمر العلي المؤرخ في 13 ديسمبر 1948 المتعلق بإحداث تدابير خصوصية لتسهيل التفتيش عن المواد المعدنية من الجمع الثاني وتسهيل استغلالها"، والأمر العلي المؤرخ في غرة جانفي 1953 والمتعلق بتحويل نظام المناجم، إلى جانب نظام المرسوم عدد 9 لسنة 1985 المؤرخ في 14 سبتمبر 1985 والمتضمن سنّ أحكام خاصة تهمّ البحث عن المواد الهيدروكربونية السائلة والغازية وإنتاجها، أمّا نظام مجلة المحروقات فيشمل مجلة المحروقات الصادرة بمقتضى القانون عدد 93 لسنة 1999 المؤرخ في 17 أوت 1999 والنصوص المتممة والمنقحة لها، كما ذكروا أنّ هذه النظم جميعها سارية المفعول بحسب تاريخ إسناد الرخصة أو الامتياز. وهي تخضع إلى الرقابة والتدقيق المطلوبين من قبل المصالح المعنية.

وأضافت ممثلة الوزارة أنه عند نهاية مدة صلوحية الامتياز وهي الحالات المعروضة على اللجنة هناك أربع فرضيات ممكنة وهي الهجر النهائي للحقل لنفاذ المخزون أو التمديد في مدة صلوحية الامتياز بعد تقديم مطلب من صاحب الامتياز قبل 11 سنة من نهاية مدة الصلوحية أو منح الامتياز للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بعد التخلي عن حق الأولوية من طرف صاحب الامتياز وهي وضعية سيدي الكيلاني أو مواصلة الاستغلال في إطار حق الأولوية بعد مراسلة السلطة المانحة لصاحب الامتياز.

وتضمنت التدخلات جملة من الاستفسارات والتساؤلات وطلب الإيضاحات حول عديد المشاغل المطروحة في مجال المحروقات والعقود والبرامج الاستراتيجية والخيارات الوطنية في هذا المجال.

حيث طرحت مسألة صيغ العقود المبرمة بين الجمهورية التونسية والشركات العالمية المنقبة عن البترول والشروط المطلوب توفرها قبل إمضاء العقود، وعن الدوافع والأسباب التي تعيق التعاقد مع شركات عملاقة قادرة على القيام بالدراسات المعمقة لتوسيع إمكانيات الكشف عن مخزونات بترولية محتملة، ومدى استجابتها لقواعد الشفافية ومراعاة استقلالية القرار الوطني السيادي.



فيما تساءل عدد من أعضاء اللجنة عن أسباب مغادرة عديد الشركات وتخليها عن تجديد عقود الاستغلال، واستراتيجية الدولة فيما يتعلق باستقطاب المستثمرين الأجانب للبحث والتنقيب خاصة أن ذلك يتطلب استثمارات مالية واستعدادات تقنية ولوجستية كبيرة، بينما تقدم عدد من النواب بطلب إيضاحات في خصوص الكميات التي تنتفع بها تونس من إجمالي الإنتاج الوطني والكميات المصدرّة ونسبة الاستهلاك، وعن وضعية شركة "ستير" المالية والإدارية ووضعية شركة "Joint Oil".

فيما طالب بعض النواب بتقديم بسطة حول المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية ووضعيته الإدارية وما تواجهه من تحديات لعل أبرزها الخسائر المالية وتراجع أرباحها وتقلص أنشطتها، كما تم التطرق للصعوبات القانونية والتشريعية المطروحة في قطاع المحروقات، وفي نفس السياق طرحت الإشكاليات العقارية ووضعيته الآبار البترولية المهجورة ومخاطرها على المحيط السكاني.

وفيما يخصّ المسؤولية المجتمعية لهذه الشركات، أكد عدد من النواب أن الكثير منها تخلى عن التزاماته التعاقدية وعدم القيام بدور فاعل في معاضدة جهود الدولة من حيث التشغيل والمساهمة في التنمية الثقافية والرياضية والبيئية. مطالبين بإيضاحات حول مشروع تنقيح مجلة المحروقات وتعيينها حتى تتماشى وما يشهده القطاع من متغيرات والحفاظ على حقوق تونس في مقدّراتها. وفي نفس السياق تساءلوا عن مآل بقية الآبار التابعة لحقل "سيدي الكيلاني" خاصة أن المستغلّ حاليا هو بئر من بين 13 بئرا.

كما طلب عدد من أعضاء اللجنة بعض الإيضاحات بشأن استراتيجية المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية فيما يتعلق بعمليات الاستكشاف واستغلال بقية الآبار للرفع من مستوى الطاقة الانتاجية. وبخصوص التوجّهات العامّة للوزارة بالنسبة إلى الانتقال الطاقوي والطاقات المتجدّدة، وتطوير برامج التنقيب والبحث والاستكشاف بالاعتماد على الطاقات التونسية والكفاءات التي تعتبر رائدة في مجالها. إلى جانب الدعوة للتسريع بالموافقة على مشاريع القوانين المعروضة على أنظار اللجنة لصبغتها الحيوية.

وفي تفاعل ممثلي وزارة الصناعة والمناجم والطاقة مع استفسارات النواب وتساؤلاتهم، أوضحوا أن التنقيب عن النفط نشاط مكلف وعالي المخاطرة، ويمكن أن يستغرق سنوات، كما يحتاج إلى استثمارات مالية وإمكانيات فنية وتكنولوجية كبيرة، ولهذا الأسباب يتمّ البحث عن شركاء للبحث والاستكشاف والتنقيب والاستخراج وتقاسم الأرباح.



وبيّنوا أن الاستهلاك الوطني يمثل حوالي 10 مليون مكافئ نפט سنويا فيما يبلغ حجم التوريد تقريبا نسبة 50% من معدّل الاستهلاك، وهو ما يستدعي تطوير الموارد البترولية الذاتية في مجال الاستكشاف والحفر لتلبية مختلف الحاجيات الوطنية، موضّحين أن استراتيجية الدّولة تُبنى على تطوير الإنتاج المحلي والاستثمار في الطاقات المتجدّدة وتطوير البدائل التقنية لتقليل الاستهلاك الطاقوي.

وحول إمكانيات التعاقد مع الشركات العالمية الكبرى القادرة على تحقيق أفضل النتائج بما لها من إمكانيات مالية وبشرية وتقنية متطورة وما راكمته من خبرات وتجارب، أفاد ممثلو وزارة الصناعة والمناجم والطاقة أنّ الإجراء الجاري به العمل هو التسويق للوجهة المعروضة للبحث والاستكشاف، وبعد تلقي العروض تتم عملية الفرز والتقييم لبرامج الاستثمار والمقترحات المقدّمة، ومن ثمّ يقع اسناد رخص البحث، هذا أولا، وثانيا فإنّ المخزونات في تونس والطاقة الإنتاجية المحتملة غير مغرية بالشكل الذي يجلب كبرى الشركات العالمية، بالإضافة إلى أنّ نسبة العثور على البترول بعد الدّراسة والبحث والتّقيب لا تتجاوز 20% فيما ترتفع هذه النسبة في القطر الجزائري المجاور إلى حدود 50%.

وحول وفرة المخزون على غرار ليبيا والجزائر، أفادوا أنّ الحوض الممتدّ بين هذه الدّول الثلاث ورغم توسّط تونس فإنّ الكميّة المتوقّرة حسب الدّراسات الجيولوجية تبين أنّها دون المؤمّل، وأن حوض غدامس في الجنوب التونسي هو حوض رسوبي كبير ولكن الخصائص الجيولوجية المكوّنة له نسبيا ضعيفة مقارنة بالمكوّنات الصّخرية للحوض الذي يصل بين دول الجوار.

أمّا على مستوى مراجعة مجلّة المحروقات، فقد أشار ممثلو الوزارة إلى أنه تم تكوين لجنة في الغرض تشمل ممثلين عن الإدارة العامّة للمحروقات والإدارة العامّة للشؤون القانونية ومصالح مستشار التشريع برئاسة الحكومة والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية وسيصلكم مشروع تنقيح جزئي لمجلّة المحروقات بعد استكمال كافة المراحل وكل الإجراءات.

وأوضحت السيّدة الرئيسة المديرّة العامّة للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية أنّ استراتيجية المؤسسة مواكبة لاستراتيجية الدّولة في قطاع المحروقات وهي تعمل على ترويج الرّخص الشاغرة واستقطاب المستثمرين وتطوير الإنتاج في الامتيازات الموجودة والتقليل من كلفة الإنتاج، وأضافت أنّ الكفاءات التونسية في شتى التخصصات تمثّل نسبة عالية من جملة المشتغلين في الشركات المنتصبة في قطاع المحروقات وأن المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية تقوم بالرقابة انطلاقا من الاستكشاف وصولا إلى الإنتاج.



وإجابة عن تساؤل حول وضعية امتياز "سيدي الكيلاني" ودوره التشغيلي والتنموي، أفادت بأنّ الشركة تحوّل المساهمات المالية بعنوان المسؤولية المجتمعية لفائدة الولاية التي تتولّى بدورها صرفها للأطراف المعنية حسب البرامج المتفق عليها. وأضافت أنّه من المستحسن تمويل مشاريع تنموية وبيئية وثقافية عوض توظيف هذه الأموال في الأجور.

وتعليقا عن الملاحظات التي أوردها عدد من النواب حول وضعية الشركة التونسية الليبية "Joint Oil"، أبرزت أنّ هذه الشركة هي مشتركة تونسية ليبية تأسّست سنة 1989 وهي ممثلة في الشركة الليبية "Ola Energy" والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية، وقامت في سنة 1993 ببعض الأبحاث الاستكشافية التي بيّنت حسب التقييم الأولي وجود مخزون شرعت تونس للتسويق لها بعد تقديم العروض وتقييمها واختيار الشريك المناسب.

وأضافت ممثلة الوزارة أن شركة "Joint Oil" لا تخضع لأحكام مجلة المحروقات بل مدرجة في اتفاقية دولية بين الجمهورية الليبية والجمهورية التونسية، وتتولّى القيام بأشغال البحث والتنقيب عن طريق مقاول، مبيّنة أنه لم يتمّ تسجيل أيّ إنتاج في هذه القطعة باعتبار أن الدّراسات الجيولوجية وأشغال الحفر كشفت أن البنية التي ستنتج منها "Joint Oil" تحاذي رخصة زارات، وبالتالي من الأصحّ للجانبين أن تقع أشغال التطوير بصفة مشتركة لتحسين المردودية الاقتصادية والإنتاجية.

وفي ختام الجلسة قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بإجماع أعضائها الحاضرين.

وخلال جلستها المنعقدة بتاريخ 14 فيفري 2024 التي خصصتها للتداول حول تقريرها المتعلّق بمشروع القانون المعروض عليها والذي صادقت عليه بإجماع أعضائها الحاضرين بعد إجراء بعض التعديلات والتصويبات، أوصت اللجنة بتسريع تنقيح مجلة المحروقات تنقيحا شاملا في ملاءمة مع أحكام الفصل 16 من الدستور، كما أوصت بتجميع وتوحيد النصوص القانونية المنظمة لقطاع المحروقات.

وبتاريخ 14 فيفري 2024 تلقت اللجنة صيغة جديدة لوثيقة شرح الأسباب تجدونها مرفقة بهذا

التقرير.



III. قرار اللجنة:

قررت لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة الموافقة على مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني" بإجماع أعضائها الحاضرين.

مقررة اللجنة
ريم المشاوي

رئيس اللجنة
محمد ماجدي



مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقها المتعلقة بامتياز استغلال

المحروقات الذي يعرف بامتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني"

(عدد 2023/53)

فصل وحيد: تتم الموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقها المتعلقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني" الملحقة بهذا القانون والممضاة بتونس في 6 فيفري 2023 بين الدولة التونسية من جهة والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية من جهة أخرى.



شرح الأسباب

(قانون يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يُعرف بامتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني")

يهدف مشروع هذا القانون إلى الموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يُعرف بامتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني".

وقد أُسند امتياز استغلال المحروقات "سيدي الكيلاني" المتأتي من رخصة البحث عن المحروقات "قبروان الشمالية" بمقتضى قرار وزير الاقتصاد الوطني المؤرخ في 15 ديسمبر 1992 وذلك لمدة صلوحية بـ 30 سنة انتهت في 24 ديسمبر 2022. وكان الامتياز يرجع لكل من الشركة الكويتية الجنسية "KUFPEC (Tunisia) Limited" بنسبة 22,5% والشركة الصينية "CNPC International (Tunisia) Ltd" بنسبة 22,5% والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بنسبة 55%. وتقوم شركة مختلطة (الشركة التونسية الكويتية الصينية للبترول -CTKCP) بدور المشغل.

ويخضع امتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني" إلى مقتضيات أحكام المرسوم عدد 9 لسنة 1985 المؤرخ في 14 سبتمبر 1985 والمتعلق بسن أحكام خاصة تهم البحث عن المواد الهيدروكربونية السائلة والغازية وإنتاجها والمصادق عليه بالقانون عدد 93 لسنة 1985 المؤرخ في 22 نوفمبر 1985 والمنقح بالقانون عدد 9 المؤرخ في 6 مارس 1987. كما يخضع لأحكام الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة برخصة البحث "قبروان الشمالية" المتأتي منها الامتياز.

وحيث تنتهي صلوحية امتياز استغلال "سيدي الكيلاني" في 24 ديسمبر 2022 كما ذكر أعلاه، فإن مآله بعد هذا التاريخ يتوقف على فرضيتين اثنتين وهما إما مواصلة استغلاله أو هجره بصفة نهائية ذلك بحسب نتائج دراسة مختلف الجوانب الإجرائية والفنية والاقتصادية للتصرف في هذا الحقل بعد انقضاء مدة صلوحيته. وقد خيّرت الوزارة في وضعية الحال التوجه الأول لما له من مردودية إيجابية في المحافظة على نسق الإنتاج الوطني من المحروقات وتطويره وذلك في إطار إسناد جديد بالاعتماد على مقتضيات الفصل 68 من كراس الشروط الملحق بالاتفاقية الخاصة الذي ينص على أن تتعهد السلطة المانحة بإعطاء أصحاب الامتياز الأولوية في التمتع بامتياز استغلال جديد لنفس المساحة المعنية بنفس الشروط التي يمكن أن يسند بها إلى الغير على أن تتولى في هاته الحالة السلطة المانحة إعلام المعنيين بالأمر بقرارها مواصلة الاستغلال وتطبيق حق الأولوية قبل موافقة السنة الخامسة التي تسبق انقضاء صلوحية الامتياز.

مع التوضيح وأن هذا التمشي هو ذاته الذي سبق اعتماده في مواصلة استغلال امتيازات "جبل طمسيدة" و"جبل الدولاب" و"قرمودة" و"معمورة" و"جبل قروز" بعد المصادقة عليه في جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 17 ماي 2022. هذا وقد تم نشر المراسيم المتعلقة بالموافقة على الاتفاقيات الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتيازات الاستغلال المذكورة بالرائد الرسمي عدد 70 بتاريخ 21 جوان 2022.

وفيما يتعلق بامتياز استغلال المحروقات "سيدي الكيلاني"، فقد كانت النية متجهة نحو مواصلة استغلاله مع كل أصحاب الامتياز الشركاء بدون استثناء بعد أن تولت السلطة المانحة مراسلتهم بتاريخ 04 ماي 2016 تطبيقا لإجراءات الفصل 68 المشار إليه أعلاه، غير أنّ مسار معالجة الملف اتخذ لاحقا منحى آخر أفضى إلى اعتماد تمشي يتعلّق بمواصلة استغلال هذا الحقل البترولي مع المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية فقط وبنسبة 100% على أن تتم المصادقة عليه بقانون وذلك كما سيجري تفصيله كما يلي:

- تقدّمت شركتي "Kufpec" و "CNPC International (Tunisia)" وذلك على التوالي بتاريخ 24 أوت 2020 و 2 نوفمبر 2020 بمطلبين يتعلقان بإحالة حقوق والتزامات لفائدة شركة "Zenith" في امتياز استغلال المحروقات "سيدي الكيلاني".
- تمّ عرض المطالب المذكورة على أنظار اللجنة الاستشارية للمحروقات عدد 129 المنعقدة بتاريخ 22 و 29 ديسمبر 2020 و 19 جانفي 2021 والتي أبدت رأيها برفض المطلبين نظرا لعدم توفر القدرات الفنية والمالية لشركة "Zenith".
- تلقت الإدارة بتاريخ 24 نوفمبر 2021 اعلاما يُفيد بتغيير التسمية الاجتماعية لشركة "CNPC International (Tunisia)" لتصبح شركة "Canadian North Africa Oil & Gas Limited" ("CNAOG") بعد بيع الشركة الأم "CNPC International Ltd" لأسهمها لفائدة شركة "Zenith Overseas Assets Ltd" وهو ما يدل على تغيير المراقبة على الشركة الصينية الفرعية "CNPC International (Tunisia)" لفائدة شركة "Zenith".
- أعرب الشرك الكويتي على الامتياز. "KUFPEC (Tunisia) Limited"، بتاريخ 6 جويلية 2022 عن تخليه عن حق الأولوية مع نهاية مدة صلوحية الامتياز في 24 ديسمبر 2022. في حين أنّ الإدارة لم تتلقّ قبل تاريخ الاعلام بتغيير الرقابة على الشرك الصيني أي مراسلة رسمية من طرفه تفيد بقبوله مواصلة استغلال امتياز "سيدي الكيلاني" في إطار حق الأولوية مقابل تلقها بعد ذلك مراسلات من شركة "CNAOG" تفيد بتمسكها بحق الأولوية.
- وهو ما يُبيّن أن تصرف الشرك الكويتي "Kufpec" بعد رفض مطلب الإحالة كان أكثر شفافية ومصداقية. حيث لم يبادر بالتفويت في أسهمه على غرار الشرك الصيني بل اكتفى بتخليه عن حق الأولوية في مواصلة الاستغلال مع تأكيد التزامه بمصاريف الهجر.
- تمّددت الإدارة منذ تلقها الإعلام المؤرّخ في 24 نوفمبر 2021 بجملة من الإجراءات والاستشارات مع مكتب محاماة مختص في إطار الصلاحيات المخولة لها. كما راسلت الشركة الأم الصينية، عن طريق القنوات الدبلوماسية، لطلب معطيات بخصوص إحالة الأسهم وذلك في عديد المناسبات بتاريخ 24 نوفمبر 2021 و 10 جانفي و 11 فيفري و 23 ماي 2022.
- حيث تبيّن للإدارة، بناء على الاستشارات المذكورة أعلاه، أن عملية إحالة الأسهم قد شابهها جملة من الاحترازات القانونية التالية:
- * اعتماد شركة CNPC International (Tunisia) المالكة لـ 22.5% من امتياز استغلال "سيدي الكيلاني" آلية التفويت في أسهمها لشركة "Zenith" ومن ثمة اعتماد تسمية اجتماعية جديدة "CNAOG" كطريقة للتفصي من الترخيص المسبق للسلطة المانحة.
- * اعتماد تسمية اجتماعية جديدة بتاريخ 10 نوفمبر 2021 قبل إنجاز عملية إحالة الأسهم التي عقدت في 17 نوفمبر 2021 وذلك للتفصي من إجراء الموافقة المسبقة من المساهمين في شركة "CTKCP" على كل عملية تفويت في الأسهم للغير المنصوص عليه بالفصل 11 (5) من العقد التأسيسي للشركة والذي ينص على ما يلي:

« Sauf en cas de succession ou de cession soit à un conjoint, soit à un ascendant ou à un descendant, toute cession à une personne qui n'est pas un Actionnaire (et sauf autrement disposé par le présent Statuts) devra recueillir au préalable l'approbation unanime des Actionnaires, laquelle approbation ne pourra pas être refusée sans raison valable ».

- * عدم احترام شركة "CNPCI" للمنشور التوجيهي للسلطة المانحة المؤرخ في 20 أكتوبر 2021 والذي طلبت بمقتضاه من الشركات البترولية الناشطة بالبلاد التونسية إعلام الإدارة بكل نية عملية بيع أسهم (Intention de cession d'actions) ومدّها بقائمة الشركات

المهتمة بشراء الأسهم والوثائق التي تثبت القدرات الفنية والمالية لهذه الشركات بالإضافة إلى عملية ختم بيع الأسهم بما في ذلك عقد الإحالة. وذلك على عكس بعض الشركات مثل "أني تونس ب ف" التي احترمت طلب السلطة المانحة.

وحيث لم تقدّم كل من الشركة الأم "CNPC International Ltd" والشركة المتفرعة عنها "CNPC International (Tunisia) Ltd" ما يفيد السلامة الإجرائية لعملية اقتناء الأسهم. كما لم يتوفر للإدارة ما يكفي من مؤدّات تضمن مباشرة نشاط استغلال الامتياز في أحسن الظروف. فقد نظرت اللجنة الاستشارية للمحروقات بتاريخ 24 مارس 2022 ثم 07 أكتوبر 2022 في هذا الملف وأبدت رأيها باعتماد مقترح الإدارة القاضي بعدم الموافقة على تغيير الرقابة على شركة CNPC International (Tunisia) Ltd ودعوة الشرك الصيني إلى مباشرة حقوقه والتزاماته كما كان عليه الحال قبل التفويت.

وتنفيذا لقرار اللجنة المذكورة، تمت مراسلة كلا الشركتين بتاريخ 18 أكتوبر 2022 لإعلامهما برأي اللجنة والتأكيد على أن السلطة المانحة لازالت تعتبر أن شركة "CNPC International (Tunisia) Ltd" شريك على امتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني" بنسبة 22.5% ومساهما في رأس مال شركة "CTKCP"، المشغل على الامتياز. كما تمت مطالبتهم بمد السلطة المانحة برأيهما بخصوص مواصلة الاستغلال على امتياز "سيدي الكيلاني" في إطار اسناد امتياز استغلال جديد وذلك على معنى الفصل 68 من كراس الشروط الملحق للاتفاقية الخاصة برخصة البحث عن المحروقات "قيروان الشمالية" وذلك في أجل لا يتجاوز 15 يوما من تاريخ التوصل بالمراسلة. هذا وقد تم تسليم شركة "CNPC International (Tunisia) Ltd" المراسلة عن طريق عدل منفذ بتاريخ 19 أكتوبر 2022.

كما قامت وزارة الصناعة والمناجم والطاقة بتاريخ 18 أكتوبر 2022 بمراسلة وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج لتبليغ الشركة الأم "CNPC International Ltd" برأي اللجنة.

غير أن الشركة المفوّتة "CNPC International (Tunisia) Ltd" لم تقدّم أي ردّ في الأجل المضبوطة لها كما تولت شركة "CNPC International Ltd" عن طريق وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، توجيه مكتوب ورد خارج الأجل المضبوطة دون أن يتضمّن أية إضافات تتعلّق بعملية إحالة الأسهم ولا أي ردّ بخصوص نيّة مواصلة فرعها بتونس الاستغلال ما بعد نهاية صلوحية امتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني".

وفي إطار مواصلة تنفيذ قرارات اللجنة الاستشارية للمحروقات، تولّت الإدارة مراسلة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بتاريخ 22 نوفمبر 2022 قصد دعوتها إلى مواصلة استغلال حقل "سيدي الكيلاني" بنسبة 100% على أساس حق الأولوية باعتبارها الشرك المتبقي على الامتياز. وعلى أساس ذلك، تقدّمت المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بتاريخ 5 ديسمبر 2022 بمطلب رسعي يتعلق بالحصول على امتياز استغلال جديد يُسمّى امتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني" لمدة صلوحية تقدر بـ 20 سنة ابتداء من 25 ديسمبر 2022 بعد الحصول على موافقة مجلس إدارتها وذلك على أساس البنود والشروط المضبوطة من طرف السلطة المانحة. وقد تم عرض هذا المطلب على أنظار اللجنة الاستشارية للمحروقات عدد 136 المنعقدة بتاريخ 15 ديسمبر 2022 والذي حظي بموافقتها.

كما أخذت ذات اللجنة علما بتوصّل الوزارة بتبليغ بتاريخ 12 ديسمبر 2022 يفيد بتوجّه الشركة النفطية الأجنبية "CNAOG" إلى التحكيم الدولي طبقا للشروط التحكيمي المدرج بالفصل 13 من الاتفاقية الخاصة برخصة البحث "القيروان الشمالية" التي يبنثق منها امتياز استغلال المحروقات "سيدي الكيلاني" والذي ينص على ما يلي:

ARTICLE 13 - Tout différend découlant de la présente Convention sera tranché définitivement suivant le Règlement de Conciliation et d'Arbitrage de la Chambre de Commerce Internationale par un ou plusieurs arbitres nommés conformément à ce règlement.

La loi et la procédure applicables seront celles de la législation tunisienne.

Le lieu de l'arbitrage sera Genève.

"وأكدت (ذات اللجنة) موقفها السابق الراض لعملية تغيير التسمية الاجتماعية وتغيير الرقابة لشركة "CNPC International Tunisia Ltd" في إطار حفظ حقوق الدولة. وأوصت بضرورة التحضير الجيد للملف التحكيم الدولي".

علما وأن الشركة المحتكمة "CNAOG"، المتفرعة عن الشركة الأم "Zenith"، تمسكت بعدم شرعية إخضاع إحالة الأسهم لموافقة السلطة المانحة وبالصبغة التعسفية لحرمانها من حقها في أولوية مواصلة استغلال امتياز سيدي الكيلاني وطالبت بتعويضات قيمتها 25 مليون دولار دون أن تطلب الرجوع على الامتياز. واقترحت تسوية النزاع صلحيا في عديد المرات في حين تمسكت الإدارة بحقها في التأكد من الكفاءة الفنية والمالية لكل شركة تباشر أنشطة البحث عن المحروقات واستغلالها بالبلاد التونسية وفقا للفصل 7 من مجلة المحروقات في إطار التصرف الرشيد في الثروات الطبيعية، وهو مبدأ مكرس في كل التشريعات المقارنة، كما اعتبرت الإدارة أن القبول بالتسوية الرضائية سيؤدي بالضرورة إلى الرجوع في قرارات تم اتخاذها بناء على الرأي المطابق للجنة الاستشارية للمحروقات.

وهذا علاوة على أن ضمان تواصل استغلال الحقول البترولية وتفادي توقفها على الإنتاج يُعتبر من أوكد الأولويات خاصة مع انقضاء صلوحية الامتياز في 24 ديسمبر 2022 حيث تجدر الإشارة أن حقل "سيدي الكيلاني" بقي في طور الإنتاج لفائدة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بناء على الرأي بالموافقة المبدئية الصادر عن اللجنة الاستشارية للمحروقات والذي تم تبليغه للمعني بالأمر منذ تاريخ 16 ديسمبر 2022 وذلك باعتبار التعقيدات الفنية التي يمكن أن تنجر عن إيقاف الاستغلال ثم استئنافه. كما بينت الدراسة الاقتصادية المنجزة أن مشروع مواصلة الإنتاج على امتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني" يكتسي مردودية اقتصادية لكل من الدولة والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية. حيث تُقدّر المردودية المنتظرة (valeur actualisée nette) من المشروع بحوالي 26,4 مليون دولار. كما يبلغ الإنتاج المتبقي القابل للاستخراج حوالي 2,061 مليون برميل من النفط. ويبلغ معدّل الإنتاج اليومي للحقل حاليا 490 برميل من النفط.

وللتذكير تمتلك المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية حاليا نسبة 100% في امتيازات "الزاوية" و"مسكار" و"ديدون" ويتجه الرأي نحو إحداث شركة فرعية تقوم بدور المشغل وتمارس مهامها كغيرها من الشركات الأجنبية أو الوطنية الخاصة المشغلة المماثلة في قطاع المحروقات وتمكينها من المرونة في الإجراءات والسرعة في اتخاذ القرارات لمواجهة التنافس الكبير في مجالات الاستكشاف والتطوير والاستغلال.

وبخصوص مستحقات الدولة التونسية بعنوان مصاريف الهجر، تقوم المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية والشركة الكويتية "KUFPEC"، التي أبدت موافقتها على دفع حصتها من مصاريف الهجر، بدراسة مع مكتب دراسات مختص لتحديد المبلغ الجملي لعمليات الهجر النهائي لحقل "سيدي الكيلاني". وعلى إثر الانتهاء من هذه الدراسة، يتم تحديد حصّة كل طرف بما في ذلك الشركة الصينية "CNPC International Ltd". وسيتم التنسيق مع مصالح وزارة الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج لتبليغ الشركة الصينية ومطالبتها بدفع حصتها من مصاريف الهجر النهائي للحقل.

وتجدر الإشارة أن النظام القانوني للاتفاقية المقترحة يستمد مرجعيته من مجلة المحروقات طبقا لمقتضيات الفصل الخامس من القانون عدد 93 لسنة 1999 المتعلق بإصدار المجلة الذي نصّ على إلغاء كل النظم الانتقالية بانقضاء أجل سندات المحروقات المنطبقة عليها وكذلك الفصل 19 من مجلة المحروقات الذي نصّ على أن الاتفاقية الخاصة تبرم طبقا لأحكام هذه المجلة وللترتيب المتخذة لتطبيقها.

وحيث استوفى مسار منح امتياز استغلال المحروقات "سيدي الكيلاني" إلى المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية الشروط الشكلية والإجرائية خاصة من خلال توفّر سند قانوني يسمح بذلك وموافقة اللجنة الاستشارية للمحروقات كما ثبتت الجدوى الاقتصادية للدولة والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية في مواصلة الاستغلال علاوة على أن التوجّه ينخرط في صلب الاستراتيجية الوطنية في قطاع المحروقات والتي تتمثل أحد محاورها في المحافظة على نسق الإنتاج الوطني للمحروقات والعمل على رفعه، فقد تم إعداد مشروع القانون المرفق للموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها المتعلقة بامتياز الاستغلال "سيدي الكيلاني".

مع التأكيد بخصوص المسار التحكيمي على أنه مسار يبقى بطبيعته غير معلوم النتائج ويجري حاليا التنسيق مع مصالح المكلف العام بنزاعات الدولة في متابعة النزاع وحسن إعداد وسائل الدفاع، علما وأن هذا الأخير تولى تعيين مكتب محاماة للدفاع عن مصالح الدولة التونسية الذي تولى بدوره تعيين محكم عن الجانب التونسي على أن يتم لاحقا ضبط رزنامة الفصل في النزاع. مع التوضيح وأن الشركة المحتكمة لم تدرج ضمن طلباتها في عريضة الدعوى الرجوع على الامتياز، بل اكتفت بالمطالبة بالتعويض المالي وهو ما لا يؤثر على مسار استكمال اسناد الامتياز لفائدة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بنسبة 100%.

علما وأنه سبق المصادقة على مرسوم يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصة بامتياز الاستغلال "الزاوية" وإسناده للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بنسبة 100% على إثر عدم ايفاء شركة "إكيماد بتروليوم جرجيس المحدودة" المتفرعة بدورها عن الشركة الأم "Zenith" بدفع ضمان بنكي وقد توجهت الشركة المذكورة للتحكيم الدولي بخصوص هذا الملف دون أن يمنع ذلك من مواصلة إجراءات الإسناد. حيث تمت المصادقة على الاتفاقية المذكورة بمقتضى المرسوم عدد 58 لسنة 2022 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 ونشره بالرائد الرسمي عدد 108 بتاريخ 30 سبتمبر 2022.

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المعروض.